مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العددان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

لسنة 1441 – 1442 هجرية الموافق: 2019 – 2020 ميلادية

زيادة الواو في التركيب بين البصريين والكوفيين

د. علي محمد النوري
جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية

مقدّمة

الحمد لله الذي وعد الشّاكرين بزيادة النّعم، وتوعّد الكافرين بالنّقص والنّقم. وصلّى الله على سيّدنا محمّد، من به صرنا خير الأمَم، وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد:

فإنّ لحروف المعاني أثرا بالغا في الكلام، وهي، لكثرة دورانها فيه، تلحم مبانيه، وتوجّه معانيه. وقد عُنيَ بها اللغويّون والنّحويّون واهتمّ بها الأصوليّون والمفسّرون، ونوّه جميعهم بشأنها، وبيّنوا استعمالها ومجالها، سواءً فيما خصَّصوه لها من أبواب وفصول في المطوّلات، أو فيما أفردوه لها من الكتب والمصنّفات.

غير أنّ آراءهم قد تتعدد في الحرف الواحد، وقد تتعارض أحيانا بما يغري الباحث أن يتصدّى لكل ذلك بالمفاتشة، والتحليل، والمناقشة، عساه

أن يهتديَ إلىٰ حقّ يطمئنّ إليه، وصواب يعوّل عليه.

والواو في العربية علىٰ أصناف كثيرة[1]، كواو العطف، والابتداء، أو الاستئناف، والقسم، و واو ربّ، و واو الحال، والضّمير، والتذبة، والمعيّة، و واو الزّيادة وغيرها...

ويهمّنا، في صدد هذا البحث، من تلك الأصناف كلّها، الواو الزائدة، إذ أقرّ بزيادتها الكوفيّون في ظاهر مذهبهم، ومنعها جلّ البصريّين، وأوّلوا مواضعها علىٰ العطف أو الحال.

ويقتضيني ذلك أن أنبّه أنّني عُنيتُ في هذا العمل بمواضع في القرآن الكريم، وهي ثلاثة عند المحقّقين،[2] وخمسة عند غيرهم، زعم بعض النّحويين واللغويين والمفسّرين، أنّ الواو فيها للثّمانية. وهو زعم متهافت، كما أوضحته في مصنّف مستقلّ.[3] وتلك الواو، عند مثبتيها، قابلة للسقوط من التّركيب. لذلك أُوّلت في المواضع الثلاثة التي اعتمدتها ههنا، ضمن ما أُوّلت، علىٰ الزّيادة أيضا.

وقد عرضت هذا العمل وفق المسائل الآتية:

مقدّمة: بيّنت فيها دواعي هذا العمل ومشكلاته.

(1) بلغت عند الهروي (415هـ) اثني عشر صنفا. (انظر الأزهية: 231). وعند المالقي (702هـ) أربعة عشر صنفا. (انظر رصف المباني: 473، 489 وما بعدها). وعند المراديّ (749هـ) اثني عشر. (انظر الجنى الداني: 153-158 وما بعدها). وعند ابن هشام (761هـ) أحد عشر. (انظر المغني + حاشية الدسوقي: 757/2).

(2) وقد اقتصرت عليه في هذا العمل، لأنّه لا يستقيم مع الموضعين الآخرين، كما أوضحته في المصنّف المشار إليه.

(3) انظر «واو الثمانية في القرآن الكريم: الحقيقة والوهم»، للباحث.

تمهيد: عالجت فيه زيادة الحرف عموما، والواو خصوصا.

مواضع وُجّهت فيها الواو على الزّيادة: وهو أساس هذا العمل. أوضحت فيه المسألة، في ما استقصيته من مواطنها، بادئا أوّل ذي بدءٍ بمواضع واو الثمانية الثلاثة – علىٰ زعم من أثبتها:

1- **واو الثمانية**:

أ- سورة التّوبة (112)

ب- سورة الكهف (22)

ج- سورة الزّمر (73)

2- **واو الزيادة**:

أ- سورة يوسف (70) (علىٰ قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ).

ب- سورة الحجر (4)

ج- سورة الأنبياء (96، 97)

د- سورة الصّافّات (103، 104)

هـ- سورة الانشقاق (1،2)

و- الحديث والأثر.

3- **ثبت بأهمّ شواهد المسألة من القرآن والحديث والأثر والشّعر**.

وخاتمة: عرضت فيها أهمّ ما عنّ لي من نتائج وملحوظات.

هذا، ولا أزعم أنّ ما قلته هو الحقّ الذي لا يُخالف، وأنّ ما سكتّ عنه هو الباطل الذي يُجانَف وإنّما سدّدت، وقاربت، واجتهدت، فإن كنت أصبت فإنّما أصبت بتوفيق الله وتسديده، وإن كنت أخطأت، أو وهمت،

فإنّما أخطأت لضيق باعي، وضعف اطلاعي، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم، إليه متابِي ومآبِي.

تمهيد

وزيادة الحرف في التّركيب، أن يستغنيَ عنه ظاهرا من جهة الصناعة النّحويّة.

ولا يحمل حينئذ علىٰ عمل نحوي وإنّما علىٰ أثر معنوي. فهو ليس لغوا. وحاشا أن يكون في القرآن لغو. وما نزل القرآن إلّا بأحسن ما كانت عليه أنماط التركيب في العربية.

والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في التركيب كخروجها. – علىٰ ما حدّده المالقيّ (702هـ) وابن هشام (761هـ)[1]- وهذا تحديد الحرف الزائد عموما، إذ هو الذي يستغني عنه التركيب ظاهرا – كما تقدّم – ويستقيم دونه من جهة الصّناعة النحويّة. ولكن وقوع الحرف زائدا في تركيب ما، ليس لمجرّد التكثير اللفظي، ولا لجماليّة الكلام - كما يزعم بعض المعاصرين[2] وإنّما لإفادة معنىً فيه، لم يكن ليفيده دونه.

وقد وجدتُّ الهرويّ (415هـ) ﷺ في معرض حديثه عن الواو الزّائدة، كأنّه يجعل لزيادة الحرف مستويين:

- أحدهما أن يكون مُقحما، أي زائدا في الكلام، لو لم يُجَأْ به لكان تامًّا[3]، فهو الحرف المذكور، ولكن علىٰ نيّة السقوط – كما شرحه في

(1) انظر رصف المباني: 487-488، والمغني (حاشية الدسوقي): 2/772-773.

(2) وهو الدكتور: حسين الواد، أحد أساتذة الجامعة التونسية، في محاورة معه.

(3) انظر الأزهية: 234.

موضع آخر[1].

- والآخرأن يكون الحرف زائدا للتّوكيد[2]. وكأنّ ورود الحرف في مواضع، وسقوطه من أخرىٰ تشبهها، دليل علىٰ إرادة التوكيد فيما ورد فيه، وانتفائها ممّا سقط منه.

بل إنّ الهرويّ (415هـ) ﷺ قد حدّد للإقحام خمسة أحرف[3]. وهي: – كما عدّدها- الواو، ولام الإضافة في النّفي والنّداء، وهاء التّأنيث، وتكرير الاسم، وذكر المضاف علىٰ طريقة التوكيد.[4]

والظاهر أنّه قد مزج بين إقحام الحرف وإقحام الاسم، فجعلهما جميعا خمسة أحرف. وإنّما هي – في الحقيقة – ثلاثة أحرف واسمان.

ويبدو أنّه أراد أنّ أصناف الإقحام في العربية خمسة، فسبق القلم إلىٰ أحرف الإقحام. وهي ليست بذاك.

وقد عالج أبو البركات بن الأنباريّ (577هـ) زيادة الواو، في المسألة الرّابعة والستين، من «إنصافه». وذكر أنّ الكوفيّين، وأبا الحسن الأخفش (211هـ)، وأبا العبّاس المبرّد (285هـ)، وأبا القاسم بن بَرهان (456هـ) من البصريّين، قد جوّزوا وقوعها زائدة في التركيب.[5] ونسب ابن يعيش ذلك إلىٰ البغداديّين عموما.[6]

(1) انظر السابق: 236.
(2) انظر السابق: 238.
(3) انظر السابق: 236.
(4) انظر السابق: 236- 238
(5) الإنصاف: 456، وانظر الهمع: 230/5.
(6) شرح المفصل: 93/8.

وزاد المراديّ، في أصحاب هذا الرأي، ابن مالك (672هـ)[1].

وزاد البغداديّ (1093هـ) ابن عصفور (669هـ) إذ جوّز زيادة الواو في الشعر دون النّثر، وهذا، وإن وُصف بأنّه تحكّم بلا دليل،[2] فإنّه – على رأيه – من ضرائر الشّعر. وأضيف، إلى هؤلاء جميعا ابن جنّي (392هـ) الذي وجدته يُصرّح بذلك في «سرّ الصناعة»، ويجعل الواو تُزاد في الحال كما تُزاد في خبر كان، لأنّهما متشابهان[3].

وقد ذكر الهرويّ (415هـ) في «أزهيته»، الواو الزّائدة في الموضع الحادي عشر، في أثناء حديثه عن المزيدة للتّوكيد،[4] وساق ما جاء في كلام الفرّاء من شواهد.[5]

كما أضيف إلى هؤلاء أيضا ابن هشام (761هـ)، الذي ألفيته يُقرّ بزيادة الواو في بيتين من الشّعر[6] – كما سيأتي.

ومنع جلّ البصريّين ذلك محتجّين بأنّ الواو، في الأصل، حرف موضوع لمعنًى، وهو العطف، فلا يجوز– على زعمهم– أن يُحكم بزيادة حرف المعنى، مهما أمكن أن يُجرى على أصله.[7]

وحروف المعاني قد تقع زائدة في الكلام، وهي لا تنفكّ لها معنًى. وقد

(1) الجنى الداني: 164.
(2) انظر حاشية: 1، شرح المفصل: 94/8، وخزانة الأدب: 46/11.
(3) انظر سرّ الصناعة: 650/2
(4) انظر الأزهية: 238-239.
(5) انظر معاني الفراء: 82/2.
(6) انظر المغني (حاشية الدسوقي): 2//772-773.
(7) انظر الإنصاف: 459.

تكون لمعنىً التّأكيد أو التّعويض وهي زائدة. ولا يشترط في زيادة الحرف أن يجرّد من أيّ معنىً، أو أن يحرم من معنىً يكتسبه إذا كان كذلك.

وسنعرض لشواهد هؤلاء وهؤلاء، من المثبتين والمانعين جميعا، لنتبيّن تقارع الحجج وتصارع الأدلّة. ومعلوم أنّ لكل فريق أدلّته التي أسّس عليها مذهبه. وإذا تقارعت الأدلّة تبيّن حينئذ صواب كلٍّ منها أو فساده. ولكنّه إذا أمكن توجيه الكلام على أصل كلّ مذهب، واعتصم كلّ فريق بأصول مذهبه، وقويت عند كلّ فريق حجّته، فليس لفريق أن يدّعيَ الصواب في جانبه، ويخطّئَ الفريق الآخر.

مواضع وجّهت فيها الواو على الزّيادة

1 – **واو الثّمانية**[1]:

وهذه الواو – علىٰ زعم من أثبتها – هي التي تأتي مع الثّامن سواء أكان اسما لذلك العدد، أم معدودا موصوفا به، لفظا مفردا أم جملة. وهي التي تكون للإشعار بأنّ ما بعدها فيه رائحة الثمانية.

وقد اختلف علماء العربية فيها بين الإثبات حينا، وبين النفي حينا آخر.

– فأثبتها جمع منهم، وجعلوها أصلا من أصول العربية، اتّسمت به لغة العرب قاطبة، أو لغة قريش خاصة. وإذا بدلالة الواو علىٰ الثّمانية من لطائف الإشارات اللغوية، وبدائع الاستنباطات البيانية.

– وأنكرها جلُّ النّحويين، ونقضوا شواهد المثبتين، لأنّ معنىٰ الثّمانية

(1) وقد عالجت هذه المسألة في مصنّف مستقلّ بعنوان: «واو الثمانية في القرآن الكريم: الحقيقة والوهم».

ليس من المعاني التي تُحمل عليها «الواو» في اللغة والنحو. ووجّهوا «الواو» في تلك النصوص على العطف، أو الحال، أو الزيادة.

- وتردد قوم بين هؤلاء وهؤلاء، فراوحوا بين الإقرار حينا، وبين الإنكار حينا آخر. وقد يزعمون أنّهم توسّطوا بين النقيضين.

والمثبتون لهذه الواو قلّة، لا يكادون يبلغون عدة أصابع اليد الواحدة. وهم -كما تبيّنتهم- ابن خالويه (370هـ)، والثّعلبيّ (427هـ)، وأبو عبد الله الكفيف النحويّ المالقيّ، الغرناطيّ (بعد420هـ)، والحريريّ (516هـ)، والقاضي الفاضل (596هـ).

وهؤلاء ليس فيهم – كما علمت – نحويّ مشتهر بالمعنى المختصّ لهذا الفنّ، فابن خالويه لغويّ، والثعلبيّ مفسّر، وأبو عبد الله الكفيف لا يكاد يُعرف، والحريريّ أديب، والقاضي الفاضل وزير، وصاحب ديوان إنشاء وبلاغة.

ولذلك فلا تعجب حين تجد أنّ ابن المنيّر (683هـ)[1] والمراديّ (749هـ[2] وابن هشام (761هـ)[3] قد وصفوا المثبتين لهذه الواو بأنهم من ضَعَفَة النحويّين.

ولكنّ المعجب حقًّا أنّ هذه الواو المزعومة لم تعتلق- فيما تبيّنت- بغير آيات معدودة من القرآن الكريم، أثارت شبهة في نفوس الذين أثبتوا هذا المعنى للواو، فجعلوا منها استعمالا ثابتا وأصلا مطّردا.

(1) انظر الانتصاف:4/127-128.

(2) انظر الجنى الداني:167.

(3) انظر المغني (حاشية الدسوقي): 2/773.

وقد كانت الآيات التي استدلّوا بها خمسا، علىٰ أكثر عدد، أو ثلاثا، علىٰ أقلّه.

وهي: آية التّوبة[1]، والكهف[2]، والزّمر[3]، والتّحريم[4]، والحاقّة[5].

فهي خمس عند من قصر نظره علىٰ ظاهر التركيب، وهي ثلاث عند من جاوزه إلىٰ المعنىٰ، فألفاه لايستقيم مع ذلك الزعم في الآيتين الأخيرتين.

وزَعْم الثّمانية في الواو لا يُخرجها، عند المحقّقين من النحويّين، عن معنىٰ العطف أو الحال أو الزيادة.

وإليك مواضعها الثلاثة التي اعتمدتها في هذا العمل:

أ- سورة التوبة: من الآية: 112: قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وقد وُجّهت الواو فيها علىٰ أنّها للثمانية، أو للعطف، أو أنّها زائدة.

وتوجيه الواو علىٰ الزيادة في هذا الموضع لم ينسبه أحد ممّن ذكروه إلىٰ عَلَم معيّن. وإنّما ذكره من ذكره بصيغة التّمريض. ويبدو أنّه توجيه بُني أساسا علىٰ ما ذهب إليه الكوفيّون – كما تقدّم - وبعض البصريّين كأبي الحسن الأخفش (210هـ) وأبي العبّاس المبرّد (285هـ) وأبي القاسم بن بَرهان (456هـ) وابن مالك (672هـ)، من القول بزيادة واو العطف في التركيب.

وجوّز ابن عصفور (669هـ) زيادتها في الشعر دون النثر. وهذا، وإن

(1) التوبة: من الآية: 112.
(2) الكهف: من الآية:22.
(3) الزمر: من الآية:73.
(4) التحريم: من الآية:5.
(5) الحاقة: من الآية:7.

وُصف بأنّه تحكّم بلا دليل،[1] فإنّه – على رأيه – من ضرائر الشّعر.

وقد منعه جلّ البصريّين، لأنّ الحرف الموضوع لمعنىً- في رأيهم- لا يُحكم بزيادته ما أمكن إجراؤه على أصل معناه[2].

والواو، في النصوص التي وجهت فيها على الزيادة، يمكن حملها على أصل معناها من العطف. وقد نَقل توجيهها كذلك، في هذا الموضع، كلّ من ابن عطيّة والقرطبيّ وأبي حيّان والمراديّ والشّوكانيّ، دون أن ينسبوه إلى أحد.

قال ابن عطيّة (542هـ): «وقيل: هي زائدة. وهذا قول ضعيف لا معنىً له[3]».

وكرّر القرطبيّ (671هـ) عبارة ابن عطيّة فقال: «وقيل: إنّها زائدة، وهذا ضعيف، لا معنىً له[4]».

وقال أبو حيّان (745هـ): «... ودعوىٰ الزيادة أو واو الثمانية ضعيف[5]».

وقال المراديّ (749هـ): «وقال: بعضهم: هي زائدة، وليس بشيء[6]».

وقال الشّوكانيّ (1250هـ): «وقيل: إنّ الواو زائدة[7]».

وكلّهم- فيما عدا الشّوكانيّ- قد ضعّف توجيه الزيادة، كما صرّحت

(1) انظر حاشية: 1، شرح المفصل: 94/8، وخزانة الأدب: 46/11.
(2) انظر الإنصاف لابن الأنباريّ: 459/2، وما بعدها، والجنى الداني: 164 -166.
(3) المحرر الوجيز: 57/7.
(4) تفسير القرطبيّ: 271/8.
(5) البحر(ط/السعودية): 511/5-512.
(6) الجنى الداني: 168.
(7) فتح القدير: 408/2.

بذلك عباراتهم. ولئن سكتت عبارة الشّوكانيّ عن ذلك الوصف، فقد دلّت على معناه. وحسبك بصيغة التمريض توهينا وتضعيفا.

وساوى أبو حيّان (745هـ) بين توجيه هذه الواو على الزيادة، وبين توجيهها على معنى الثمانية، فسمّاهما جميعا بـ«الدعوى»، و لفّهما معا بوصف الضِّعف.

وعليه، فحمل الواو على الزيادة هاهنا قول لا يكاد يستقيم عند جلّ البصريّين، وإنّما تناقله هؤلاء على أنّه رأي للكوفيّين، ومن اقتفاهم من البصريّين والبغدادّيين- كما أسلفت- للتنبيه على مدى تهافته، عندهم، أولاً، وللتدليل على مقتضى الأمانة العلمية ثانيا.

ب- سورة الكهف: من الآية: 22: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

وقد وُجّهت الواو فيها على أنّها للثّمانية، أو للعطف، أو للابتداء، أو للاستئناف، أو للحال، أو هي بمعنى إذ، أو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أو أنّها زائدة.

ولم أجد أحدا، ممن رجعت إليهم، قد ذكر أنّ الواو في هذا الموضع توجّه على الزيادة غير الشّوكانيّ (1250هـ).

قال رحمه الله: «وقيل: هي مزيدة للتوكيد[1]».

ويبدو لي أنّه، إذ نقل ذلك بصيغة التمريض، إنّما يشير إلى أنّ القول بزيادة حرف العطف الواو- كما سبق- قول كوفيّ. وقد منعه جمهور البصريّين لأنّه

(1) فتح القدير: 278/3.

لا يكون كذلك عندهم.

ولا يفوتني أن أشير إلى أنّ الشّوكانيّ ﷺ قد نقل القول بزيادة الواو، بنفس صيغة التمريض هذه، في المواضع الثلاثة: التوبة والكهف و الزمر. ولم أجد أحدا غيره قد فعل فعلَه.

ج- سورة الزّمر: **من الآية**: 73: **قوله تعالى**: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾.

وقد وجّهت الواو في هذا الموضع على معنى الثّمانية، أو على العطف، أو الحال، وإن اختلف النحويّون في تحديد جواب الشرط مع هذين بين الذِّكر والحذف.

كما وجّهت الواو على أنّها زائدة في الجواب، وإن كان جلّ البصريّين لا يرون ذلك.

وزيادة الواو في نحو هذا- كما علمت- مذهب الكوفيّين، وتابعهم عليه بعض البصريّين.

وقد ذكر الفرّاء(207هـ) ذلك في «معانيه»[1]، وجاء بهذه الآية من سورة الزّمر، وبنظائر لها، في أكثر من موضع في كتابه، على عادته في معالجة المسائل المتشابهة، كلّما دعاه إلى ذلك داعٍ، دون أن يلتزم بذكر ما يتصل بكل موضع في مكانه.

وارتأى الأخفش(211هـ)[2] زيادة الواو في هذه الآية، ولكن في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ لأنّه هو جواب الشرط عنده.

(1) انظر معاني الفرّاء:2/50-51،و211، وخزانة الأدب:11/43-45.

(2) انظر معاني الأخفش:1/125، 138، و2/457-458.

وذكرها الزّجّاج (311هـ)[1] والنّحّاس (338هـ)[2] والهرويّ (415هـ)[3] ومكّيّ ابن أبي طالب (437هـ)[4] وابن عطيّة (542هـ)[5] وابن الأنباريّ (577هـ)[6] والعكبريّ (616هـ)[7] وابن يعيش (643هـ)[8] والقرطبيّ (671هـ)[9].

والمالقيّ (702هـ)[10] وأبو حيّان (745هـ)[11] والمراديّ (749هـ)[12] والسّمين (756هـ)[13] وابن هشام (761هـ)[14] والسّيوطيّ (911هـ)[15] والشّوكانيّ (1250هـ)[16].

وكلّ هؤلاء، باستثناء الفرّاء والأخفش، قد نقلوا توجيه الواو على الزيادة، وردّوه بمقتضى المذهب البصريّ الذي يمنعه، ووجّهوها على العطف أو الحال.

(1) انظر معاني الزّجّاج: 363/4.
(2) انظر إعراب النّحّاس: 22/4.
(3) انظر الأزهية: 234-237.
(4) انظر مشكل الإعراب: 261/2.
(5) انظر المحرر الوجيز: 571/12.
(6) انظر البيان: 327/2، والإنصاف: 456/2-457، 459-460.
(7) انظر التبيان: 1114/2.
(8) انظر شرح المفصل: 93/8-94.
(9) انظر تفسير القرطبيّ: 285/15.
(10) انظر رصف المباني: 487-488.
(11) انظر البحر(ط/السعودية): 224/9.
(12) انظر الجنى الداني: 164-166.
(13) انظر الدر المصون: 25/6-26.
(14) انظر المغني (حاشية الدسوقي): 775/2.
(15) انظر الهمع: 231/5.
(16) انظر فتح القدير: 478/4.

فأمّا الفرّاء (207هـ) فقد كان على أصل مذهبه الكوفيّ حين جوّز زيادة الواو في جواب الشرط، وقاس مالم تُذكر فيه من ذلك على ما ذُكرت فيه، سواء أكان ذلك في قراءة الجمهور أم في قراءة عبد الله بن مسعود (36هـ) رضي الله عنه، وجعله أمرا سائغا شائعا في كلام العرب شعرا ونثرا.

قال رحمه الله في موضع سورة يوسف من «معانيه»: وقوله: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾[1] جواب.

وربّما أدخلت العرب في مثلها الواو، وهي جواب على حالها، كقوله في أوّل السورة: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾[2] والمعنى -والله أعلم- أوحينا إليه.

وهي في قراءة عبد الله: ﴿فلمّا جهزهم بجهازهم وجعل السقاية﴾ ومثله في الكلام: لمّا أتاني وأثبُ عليه. كأنّه قال: وثبت عليه.

وربّما أدخلت العرب في جواب «لمّا» «لكن». فيقول الرجل: لمّا شتمني لكن أثب عليه. فكأنّه استأنف الكلام استئنافا، وتوهّم أنّ ما قبله فيه جوابه.

وقد جاء الشعر في كلّ ذلك. قال امرؤ القيس (طويل):

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

وقال الآخر[3] (كامل):

(1) يوسف: من الآية:70.

(2) يوسف: من الآية:15.

(3) وهو الأسود بن يعفر: انظر ديوانه:19.

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا
وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللّئيم العاجز الخبّ

قملت: سمنت وكبرت[1]».

يريد أنّ جواب «لمّا» في بيت امرئ القيس: «انتحىٰ»، وجواب «إذا» في بيتي الأسود بن يعفر «قلبتم»، والواو زائدة فيهما.

وقال في موضع سورة الأنبياء: «وقوله: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾[2] معناه- والله أعلم- حتىٰ إذا فتحت اقترب. ودخول الواو في الجواب في «حتىٰ إذا» بمنزلة قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾. وفي قراءة عبد الله: ﴿فلمّا جهّزهم بجهازهم وجعل﴾[3]. وفي قراءتنا بغير واو. ومثله في الصافات: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[4] معناه: ناديناه. وقال امرؤ القيس:

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

يريد: انتحىٰ[5]».

غير أنّ الفرّاء لم يذكر شيئا عن آية الزمر في موضعها من «معانيه».[6] وإنّما أوردها، علىٰ عادته، إذا استدعىٰ الكلام بعضه بعضا، في موضعين:

(1) معاني الفرّاء: 2/50-51، وانظر الإنصاف: 2/456-459، والخزانة: 11/43-45.
(2) الأنبياء: من الآية: 97.
(3) يوسف: من الآية: 70.
(4) الصافات: من الآية: 103-104.
(5) معاني الفرّاء: 2/211.
(6) السابق: 2/425.

"الأنبياء"[1] و"الصّافّات"[2].

وأمّا الأخفش (211هـ) البصريّ، وإن كان قد وافق الكوفيّين في القول بزيادة الواو عموما، فإنّ الواو التي وجّهها على الزيادة هنا ليست في قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ وإنّما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾.

وليست مسألة القول بزيادة الواو هي المسألة اليتيمة التي مال فيها أبو الحسن إلى المذهب الكوفيّ. فما أخذ من أقوالهم كثير. وإذا كان أحد من البصريّين القدامى لم يكن لينتهيَ عند حدود مذهبهم، وخالفهم إلى كثير من آراء الكوفيّين، فلن يكون غير الأخفش. ولعلّه من النحويّين القلائل الذين لم يكونوا يرون أنّ في البحث اللغويّ مذاهب، يوقف عندها، لا تخالف. أو لعلّه كان بغداديّا، يأخذ ما يراه صوابا من هؤلاء و هؤلاء جميعا، قبل أن تظهر النزعة البغداديّة !

فهو، وإن قال بزيادة الواو في هذا الموضع، فإنّه لم يجعل الجواب قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَبُهَا ﴾ حتى تكون الواو زائدة فيه، على نحو ما مضى في كلام الفرّاء، وإنّما جعله في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾. فقد وافق الفرّاء من حيث القولُ بزيادة الواو، ولكنّه خالفه في تعيين الجواب الذي زيدت فيه.

قال ﷺ في موضع سورة الزّمر من «معانيه»: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَبُهَا ﴾.

فيقال: «إنّ قوله: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ في معنى: «قال لهم»، كأنّه يلقي

(1) انظر السابق: 211/2.

(2) انظر السابق: 390/2.

الواو.

وقد جاء في الشعر شيء يشبه أنّ الواو زائدة فيه. قال الشاعر[1]: (كامل)

فإذا وذلك يا كُبيشة لم يكن إلّا كلمّة حالم بخيال

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن.

وقال بعضهم: فأضمر الخبر. وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضا، وهو في الكلام كثير[2]».

وذكر نحوه من قبل في موضع سورة البقرة، حين بنى قوله بزيادة الواو على ماجاء في تفسير الحسن البصريّ (110هـ) ﷺ قال: «وقد فسّر الحسن ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾ على حذف الواو، وقال: معناها: قال لهم خزنتها. فالواو في هذا زائدة. قال الشاعر:

فإذا وذلك ياكُبيشة لم يكن إلّا كلمّة حالم بخيال

وقوله [3]: (كامل)

فإذا وذلك ليس إلا حينه وإذا مضى شيء كأن لم يُفعل

كأنّه زاد الواو، أو جعل خبره مضمرا. ونحو هذا ممّا خبره مضمر كثير[4]».

(1) مكان «حالم». وهو تميم بن أُبي بن مقبل. وانظر ديوانه: 259. وروايته: «إلا كحلمة». ورواية المراديّ في الجنى الداني: 165. «بارق»

(2) معاني الأخفش: 2/457-458.

(3) وهو أبو كبير الهذلي (عامر بن الحليس). انظر ديوان الهذليين:100/2و وشرح أشعار الهذليين: 1080.

(4) معاني الأخفش:1/ 125، وانظر الجنى الداني: 164-166، وروايته –رغم نقله عن الأخفش-: «ذكره» مكان «حينه».

ثم وجدته في موضع ثالث كأنّه قد مال إلى توجيه هذا ونحوه على حذف الجواب أو حذف الخبر، لأنّه قد قاس هذا على ذاك. وحذف الجواب – كما علمت – توجيه بصريّ. فكأنّ الرجل مازال يتأرجح بين البصريّة والكوفيّة. إذْ وجّه الواو، في الموضع نفسه، على زيادتها في الجواب مرّة، وعلى حذفه مرّة أخرى.

قال في موضع سورة البقرة أيضا: «وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾[1]. فليس لهذا جواب. وقال: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾[2].

فجواب هذا إنّما هو في المعنى، وهذا كثير... وقال[3]: (بسيط)

حتى إذا أسلكوه في قتائده شلاّ كما طرد الجمّالة الشُّرُدا

فهذا ليس له جواب إلّا في المعنى.

وزعم بعضهم أنّ هذا البيت[4]: (كامل)

فإذا وذلك ياكُبيشة لم يكن إلاّ كلمّة حالم بخيال

قالوا: الواو فيه ليست بزائدة، ولكنّ الخبر مضمر[5]».

وعليه، فتوجيه الواو على الزّيادة، عند الأخفش، ليس على إطلاقه، وليس هو التوجيه الوحيد للواو في هذا الموضع، كما سبق عند الفرّاء، وإنّما جعله أحد توجيهين محتملين هما: الزّيادة وحذف الجواب. فكأنّه جمع في هذا

(1) الأنعام: من الآية:93.
(2) البقرة: من الآية:165.
(3) وهو عبد مناف بن ربع الهذلي. انظر ديوان الهذليين:42/2 وهذا آخر بيت في القصيدة.
(4) وهو لتميم بن أبي بن مقبل. وقد سبق قريبا.
(5) معاني الأخفش:138/1، وانظر الانصاف: 461.

بين توجيه الكوفيّين والبصريّين، أو كأنّ التوجيهين عنده متراجحان.

غير أنّ الرّجل، إن كان وافق الفرّاء في القول بزيادة الواو- كما سبق- فقد خالفه في تعيين جواب الشرط الذي زيدت فيه. فالواو ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ لأنّه ليس جوابا للشرط عنده- كما ذهب إليه الفرّاء- وإنّما هي زائدة في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾، لأنّه هو الجواب.

أمّا الواو في قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ فهي حينئذ للحال، و «قد» مضمرة، وإن لم يصرّح بذلك الأخفش، لاتّضاحه عند النحويّين.

وإذا كان يُستدلّ بتقديمه لتوجيه الزيادة ههنا على توجيه الحذف، على أنّه اختار القول بزيادة الواو، فإنّ ذلك الاستدلال الظّنّي لا يقوى أمام صراحة العبارة التي فضّل فيها أبو الحسن الأخفش- كما سبق- توجيه الآية على حذف الجواب، على توجيهها على زيادة الواو، إذ قال: «وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضا، وهو في الكلام كثير[1]».

ومعلوم أنّ المراد بالخبر، في هذا السياق، جواب الشرط. وكثيرا ما قاس أحدهما على الآخر في الحذف.

ونسب الزّجّاج (311هـ) القول بزيادة الواو في جواب الشرط، في هذا الموضع، إلى قوم من النحويّين. وهم الكوفيّون – كما علمت. إذ قال: «وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ إلى قوله: ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾، اختلف الناس في الجواب لقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾.

(1) معاني الأخفش:458/2.

فقال قوم: الواو مسقطة، المعنىٰ: حتىٰ إذا جاؤوها فتحت أبوابها...[1]».

وقد كان ذكر نحوه في نظيرتها من سورة الأنبياء[2] حين حكىٰ عن بعضهم أنّ معنىٰ الواو، في جواب الشرط، في قوله: ﴿وَٱقْتَرَبَ﴾، الطّرح[3].

وعيّن النّحّاس (338هـ) نسبة القول بزيادة الواو إلىٰ الكوفيّين، وخطّأه بحسب ما عليه البصريّون. قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[4]، جواب ﴿إِذَا﴾. وفي قصّة أهل الجنّة: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ بالواو.

فالكوفيّون يقولون: «الواو زائدة. وهذا خطأ عند البصريّين، لأنّها تفيد معنىٰ، وهو[5] العطف ههنا، والجواب محذوف...[6]».

وإذا كانت المسألة مبنيّة أساسا علىٰ توجيه نصّ قرآني محدّد، قد احتملت الواو فيه- كما علمت- أوجهًا ثلاثة: وهي الزيادة، والعطف، والحال. قال بكلّ واحد منها علماء أجلّاء وأئمّة فضلاء من الفريقين جميعا، فأيّ معنىٰ حينئذ لتخطئة المخالف؟

ويبدو أنّ الزّجّاج ﷺ كان أسلم منهجا في هذا من تلميذه أبي جعفر، إذ اكتفىٰ- كما رأيت- بمجرّد نقل هذا التّوجيه ولم يعلّق عليه بشيء. بل عمّىٰ نسبته فجعلها إلىٰ «قوم» من النّحويين وهو يعلم أنّهم الكوفيّون.

(1) معاني الزّجّاج: 363/4.
(2) الأنبياء: من الآية: 97.
(3) انظر معاني الزّجّاج: 405/3.
(4) الزّمر: من الآية: 71.
(5) في الأصل المطبوع: «وهي» ويجوز ذلك علىٰ التصويب التالي: وهي للعطف. وماأ ثبتّه وجه حسن.
(6) إعراب النّحّاس: 22/4.

ثم إنّ حجّة البصريّين التي بنوا عليها منع زيادة الواو بـ «أنّها تفيد معنىٰ» - علىٰ ما ذكره النّحّاس وردّده صاحب «الإنصاف» - حجّة كلا حجّة. لأنّ حروف المعاني قد تقع زائدة في الكلام، وهي لا تنفكّ لها معنًىٰ. وقد تكون لمعنىٰ التّوكيد أو التّعويض وهي زائدة. ولا يشترط في زيادة الحرف أن يجرّد من أيّ معنىٰ، أو أن يحرم من معنىٰ يكتسبه إذا كان كذلك.

والزّيادة في العربية ليست لغوا يُتحرّج منه، ولا عيبا يُجتهد في حمله علىٰ وجه آخر غيره، ما أمكن. وإنّما هي نمط من أنماط التركيب في العربية، درجت عليه أساليب الكلام عند العرب، ودأبت عليه طرائقهم في التعبير.

ولعلّك تلحظ في كتب النحويّين ما يشبه التحرّج أو التردّد، عند بعضهم، إزاء القول بالزّيادة في القرآن الكريم، فيعمدون إمّا إلىٰ تضمين العامل، الذي عُدّ معه الحرف زائدا، معنىٰ عاملٍ آخر يقتضي ذلك الحرف؛ وإمّا إلىٰ تضمين الحرف نفسه معنىٰ حرف آخر يقتضيه العامل المذكور، علىٰ أساس أنّ الحروف في العربية تتناوب بعضها مكان بعض، دلالة واستعمالا. وإمّا إلىٰ توجيهه علىٰ معنىٰ آخر غير الزيادة، رغم ما يكون في ذلك أحيانا من شطط واعتساف. كلّ هذا لئلاّ يكون الحرف زائدا.

وقد علمت أنّ الحرف الزائد ليس لغوا. وحاشا أن يكون في القرآن لغو. وإنّما للحرف الزائد معنىٰ يفيده التركيب به، قد لا يفيده دونه. وما نزل القرآن إلا بأحسن ما كانت عليه أنماط التركيب في العربية.

وذكر الهرويّ (415هـ) في «أزهيته» توجيه الواو علىٰ الزيادة في هذه الآية، في معرض حديثه عن الواو المقحمة. قال ﷺ: «..ومثله قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ المعنىٰ: حتىٰ إذا جاؤوها فُتحت أبوابها. فتكون

فُتحت جواب ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾»[1]. ثمّ ساق بيت امرئ القيس، وبيتيْ الأسود بن يعفر، على نحو ما جاء في كلام الفرّاء. غير أنّه تساهل في العبارة، إذ جعل الجوابَ جوابَ «حتىٰ» في الآية، وفي بيتيْ ابن يعفر، وفي أثناء حديثه عن موضعيْ إقحام الواو حيث قال: «واعلم أنّ الواو لا تُقحم إلّا مع «لمّا» و«حتىٰ»»[2]، والصّواب، في كلّ ذلك، أنّه جواب ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ﴾ ، لأنّ «حتىٰ» ليست من حروف الجزاء، ولأنّ «إذا» هي التي – إن لم تكن للزّمن المحض – تقتضي جوابا.

وإذا كانت الواو لا تُزاد إلّا مع هذين («لمّا» و «حتىٰ إذا»)، على ما قرّره الفرّاء ونقله الهرويّ وغيره، فإنّه يُحمد للرجل أن جعل زيادتها مع غيرهما شاذّةً ومثّل لها بقولهم: «ربّنا ولك الحمد» إذ المعنىٰ: ربّنا لك الحمد، والواو زائدة.[3]

ونقل مكّيّ بن أبي طالب (437هـ) توجيه الواو على الزيادة في هذه الآية، على الرّأيين في تحديد جواب الشرط، وإن كان ذكر التوجيه الثالث- كما سبق- وهو حذف الجواب.

قال ﷺ: «وقوله تعالىٰ ﴿ جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾.

قيل: الواو زائدة. ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ جواب ﴿إِذَا ﴾...

وقيل: الجواب: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ والواو زائدة [4]».

(1) الأزهية: 234.
(2) الأزهية: 236.
(3) انظر السابق.
(4) مشكل الإعراب: 261/2.

وقد مرّ بك قريبا أنّ الوجه الثاني من أوجه مكّيّ إنّما هو كلام الأخفش.

وذكر ابن عطيّة (542هـ) توجيه الواو الزائدة عن فرقة لم يعيّنها، وقد علمت أنّهم الكوفيّون.

قال ﷺ: «وقالت فرقة: هي زائدة، وجواب ﴿إِذَا﴾ هو ﴿وَفُتِحَتْ﴾[1]...».

ونقل أبو البركات بن الأنباريّ (577هـ) في كتابه «البيان» ما سبق في كلام مكّيّ، وإن لم ينسُبه إليه. وما أكثر ما فعله! ولم يشتغل هنا بالرّدّ على القول بالزّيادة، وإنّما اكتفى بتفضيل وجه الحذف[2] الذي اعتمده في كتابه «الإنصاف» للرّدّ على ما ذهب إليه الكوفيّون من القول بزيادة الواو، ليقرّر -كما سبق- أن الواو، في هذا الموضع، عاطفة وليست بزائدة[3].

وحكاه العكبريّ (616هـ)[4] وابن يعيش (643هـ)[5] والمالقيّ (702هـ)[6] والمراديّ (749هـ)[7] والشّوكانيّ (1250هـ)[8] منسوبا إلى الكوفيّين ومن وافقهم من البصريّين كالأخفش (211هـ) والمبرّد (285هـ) وابن بَرهان (456هـ) وابن مالك (672هـ) وغيرهم[9]. وقد نسبه ابن يعيش ﷺ إلى

(1) المحرر الوجيز: 571/12.
(2) انظر البيان: 327/2.
(3) انظر الإنصاف: 459/2.
(4) انظر التبيان: 1114/2.
(5) انظر شرح المفصل: 93/8-94.
(6) انظر رصف المباني: 487-488.
(7) انظر الجنى الداني: 164-166، 169.
(8) انظر فتح القدير: 478/4.
(9) انظر الإنصاف: 456/2-457، والجنى الداني: 164-166، والمغني (حاشية الدسوقي): 772/2، والهمع: 230/5-231، وفتح القدير: 478/4.

البغداديّين تجوّزًا[1]. وإلّا فالقول بزيادة الواو معروف في مذهب الكوفيّين من لدن الكسائيّ (189هـ)[2] والفرّاء (207هـ)[3]- كما علمت.

وكلّ هؤلاء قد ردّوه بمقتضى ما عليه مذهب البصريّين من منع زيادة الواو، ووجّهوا الواو التي في قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ على العطف أو الحال- كما مضى- و»قد» مضمرة، وجواب الشرط محذوف.

ونقل القرطبيّ (671هـ) ما جاء في كلام النّحّاس (338هـ). و مرّ بك أنّ ذلك تضمّن تخطئة القائلين بزيادة الواو من وجهة النظر البصريّة[4].

وأمّا أبو حيّان (745هـ) وتلميذه السّمين (756هـ) من بعده، فقد نقلا الأوجه الثلاثة كلّها.

وجهان منها على القول بزيادة الواو دون ردّ أو تخطئة، والآخر على حذف الجواب.

وتلك الأوجه هي:

- أن يكون جواب الشرط قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ والواو زائدة فيه.

- أن يكون جواب الشرط محذوفا.

- أن يكون جواب الشرط قوله: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾، على زيادة الواو أيضا.

(1) انظر شرح المفصل: 8/93-94.
(2) انظر معاني الكسائيّ: 197، 220.
(3) انظر معاني الفرّاء: 2/50-51، 211.
(4) انظر تفسير القرطبيّ: 15/285.

وتكون الواو في قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾، على الوجهين الأخيرين، واو الحال والجملة حينئذ حالية و»قد» مضمرة[1].

وفعل السّيوطيّ (911هـ) فِعلَهما، ولكن مختصرا[2].

وأمّا ابن هشام (761هـ) فقد جاء بتحديد الواو الزائدة على نحو ما جاء به المالقيّ (702هـ) من قبلُ، من أنّها هي التي يكون دخولها كخروجها[3]. وهو تحديد الحرف الزائد عموما، إذ قد يستغني عنه التركيب ظاهرا، ويستقيم دونه من جهة الصّناعة النحويّة.

وحكى ابن هشام زيادة إحدى الواوين في هذه الآية، بحسب ما يُقدَّر من جواب للشرط- كما سبق. إمّا قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾، وإمّا قوله: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾. ونظّرها، في ذلك، بآية الصافات[4] إذ تكون إحدى الواوين زائدة في جواب «لمّا»، سواء أقدّر الجواب قوله: ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ أم قوله: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾.

ولئن حكى ابن هشام في المقابل أيضا، توجيه هذه الواوات على العطف، والجواب محذوف، وقدّمه على توجيههنّ على الحال، فإنّه لم يردّ القول بالزيادة ولم يخطّئ قائليه[5]، ممّا ساغ لي معه، ومع غيره -كما سيأتي- إضافته إلى القائلين بزيادة الواو.

2- الواو الزائدة:

(1) انظر البحر(ط/السعودية):9/224-225، والدر المصون:6/25.
(2) انظر الهمع:5/230-231.
(3) انظر رصف المباني: 487-488، والمغني (حاشية الدسوقي): 2/772-773.
(4) الصافات: الآية:103-104.
(5) انظر المغني (حاشية الدسوقي): 2/772-773.

أ- سورة يوسف: من الآيتين:15، 70: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾، ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ (على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه).

قال أبو زكريّا الفرّاء: «وقوله: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ جواب. وربّما أدخلت العرب في مثلها الواو، وهي جواب على حالها، كقوله في أوّل السورة: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾، والمعنى -والله أعلم-: أوحينا إليه.

وهي في قراءة عبد الله: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾.

ومثله في الكلام:» لمّا أتاني وأثبُ عليه». كأنّه قال: وثبت عليه.

وربّما أدخلت العرب في جواب «لمّا» «لكن». فيقول الرجل: لمّا شتمني لكن أثب عليه. فكأنّه استأنف الكلام استئنافا، وتوهّم أنّ ما قبله، فيه جوابه.

وقد جاء الشعر في كلّ ذلك. قال امرؤ القيس:

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

وقال الآخر[1]:

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا
وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللّئيم العاجز الخبّ

قملت: سمنت وكبرت[2]».

(1) وهو الأسود بن يعفر: انظر ديوانه:19.

(2) معاني الفرّاء: 50/2-51، وانظر الإنصاف: 456/2-459، والخزانة:43/11-45.

يريد أنّ جواب «لمّا» في بيت امرئ القيس: «انتحى»، وجواب «إذا» في بيتي الأسود بن يعفر «قلبتم»، والواو زائدة فيهما.

فالفرّاء (207هـ) ﷺ قد بنى مذهبه في زيادة الواو، على أسّ من لغة العرب، وقاسها على مثيلاتها، ممّا وردت فيه الواو وهو جواب، واحتجّ لها بقراءة من قرأها بالواو، ومثّل لها بما ينطبق عليها من الكلام، ونظّرها بما دخلت فيه «لكن» في جواب «لمّا» في كلام العرب. واستدعى ما جاء كذلك في الشّعر.

وذكر الهرويّ (415هـ) في «أزهيته» توجيه الواو على الزيادة في هذه الآية، في معرض حديثه عن الواو المقحمة، بما يكاد يكون كلام الفرّاء. قال ﷺ: «..كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ المعنى: أوحينا إليه. فتكون ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾ جواب ﴿فَلَمَّا﴾..»[1]. ثمّ ساق بيت امرئ القيس، وبيتيْ الأسود بن يعفر، على نحو ما فعل أبو زكريّا[2]

أمّا عند البصريّين فجواب الشرط محذوف، والواو عاطفة، وليست بزائدة.

قال ابن عطيّة: «وجواب لمّا محذوف، تقديره: فلمّا ذهبوا به وأجمعوا، أجمعوا.

هذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو نصّ لهما. ومن ذلك قول امرئ القيس:

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى .....

(1) الأزهية: 234.

(2) انظر السابق: 234-236.

ومثل هذا قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾[1].

وقال بعض النّحاة في مثل هذا: «إنّ الواو زائدة». وقوله مردود، لأنّه ليس في القرآن شيء زائد، لغير معنًى».[2]

ويبدو أنّ البصريّة قد احتدّت عند ابن عطية ﷺ، وإلّا فهل الحرف الزائد في الكلام مجرّد لغو ليس له معنى؟! أليس يكون الحرف زائدا للتّوكيد؟!

وهل زيادة الحرف في التركيب بدع في كلام العرب؟ وهل نزل القرآن بغير طرائقهم في الكلام؟!

وقد نصّ ابن عطيّة نفسه، في موضع آخر، من «محرّره»، أنّ ابن مسعود (36هـ) ﷺ قرأ: ﴿وَجَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾، بزيادة الواو، على نحو ما أسنده الفرّاء[3] بل لا أكاد أجد له من مصدر غيره. ولم يعلّق على ذلك بشيء كما فعل في الموضع الأوّل. وكأنّه، لمّا جاءت القراءة بذلك، لم يجد بدًّا من نقلها، والإذعان لها. فهل يُعدّ سكوته، ههنا، ضربا من التّسليم للقول بزيادة الواو؟ أم أنّه نقْل للوجه المقروء به دون توجيهه بما عليه الكوفيّون؟

ومعلوم أنّ المعنيّ بـ«بعض النّحاة»، في كلام ابن عطيّة، إنّما هو الفرّاء، لأنّه هو الذي روى هذه القراءة في «معانيه»، محتجًّا بها على مذهبه – كما سبق. والقراءات، بأنواعها، حجّة في اللّغة والتّفسير والأحكام، ولكنّ الخلاف في توجيهها.

وقد جاء عن ابن عصفور (669هـ) أنه جوّز زيادة الواو في الشعر فقط،

(1) الصافات: 103.

(2) المحرّر الوجيز: 452/7.

(3) انظر المحرّر الوجيز: 26/8.

وهذا، وإن وُصف بأنّه تحكّم بلا دليل،[1] فإنّه – على رأيه – من ضرائر الشّعر.

أمّا جمهور البصريّين، فكما تأوّلوا الشواهد القرآنية، فقد تأوّلوا أيضا الشواهد الشّعرية، لينقضوا بذلك -على زعمهم- حجج الكوفيّين ومن ذهب مذهبهم. فإذا بالواو، في بيت امرئ القيس: «وانتحى»، وفي بيتي ابن يعفر: «وقلبتم»، عاطفة وليست زائدة، وجواب «لمّا»، في الموضع الأوّل، محذوف تقديره: «فلمّا أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا»، وجواب «حتى إذا» في الثاني، محذوف تقديره:» حتى إذا قملت بطونكم، ورأيتم أبناءكم شبّوا، وقلبتم ظهر المجنّ لنا، بان غدركم ولؤمكم».

فالجمل عند البصريّين، بعد الواو في مثل هذه النّصوص، جمل شرطية متعاطفة. وإنّما حُذف الجواب للعلم به أو للإيجاز والاختصار. وحذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، على حدّ عبارتهم المتواترة. وقد جاء الحذف في القرآن الكريم وكلام العرب كثيرا، كما في جواب «لو» من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ﴾[2]، وجواب «لولا» من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾[3].

وكما في جواب «حتى إذا» في قول عبد مناف بن رِبع الهذليّ:

حتى إذا أسلكوهم في قُتائدة شلّا كما تطرد الجمّالةُ الشُّرُدا[4].

(1) انظر حاشية: 1، شرح المفصل: 94/8، وخزانة الأدب:46/11.

(2) سورة الرعد: من الآية: 31.

(3) سورة النور: من الآية: 10.

(4) انظر معاني الأخفش: 138/1، والإنصاف: 460-461.

فالبصريّون –كعادتهم في ردّ مذاهب المخالفين- يتأوّلون شواهد الكوفيّين، ويُوجّهونها على أنّ الواو فيها إمّا للعطف أو للحال، وليست بزائدة، ويُقدّرون، إن كان في الكلام شرط، جوابا محذوفا.

ولكنّ المسألة، في هذا الصدد، لا تتعلّق بالشواهد ذاتها، من حيث نسبتُها، وروايتُها، وقائلوها، وإنّما بتوجيهها. وإذا كان التّوجيه، عند النّحويّين، ضربا من فهم النّصّ وشرحه، فإنّ الفهوم والشّروح، تتمايز بحسب ملامستها للمعنى، واقترابها من توضيحه واستجلائه.

وإذا كانت زيادة الحرف أمرا دارسا في كلام العرب، دأبت عليه أساليبهم، ودرجت عليه طرائقهم، ونزل بمثله القرآن، فأيّ خطإ في تقريره إذا اعتمده نحويّون علماء، ولغويّون أجلّاء، وحشدوا له شواهد من القرآن وكلام العرب؟

ب- سورة الحجر: من الآية:4: قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾

وقد جوّز الفرّاء والنّحاس ومكّي بن أبي طالب والزّمخشريّ وأبو البركات ابن الأنباريّ، جوّزوا حذف الواو في هذه الآية، كأن يُقال: «إلّا لها كتاب معلوم». بغير واو.

قال أبو زكريّا: «لو لم يكن فيه الواو كان صوابا. كما قال في موضع آخر: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[1] وهو كما تقول في الكلام: ما رأيت أحدا إلّا وعليه ثياب. وإن شئت: إلّا عليه ثياب».[2]

فالفرّاء قد قاس تجويزَه حذف الواو في آية الحجر، على ما جاء بغير واو،

(1) الشعراء: 208.

(2) معاني الفراء: 82/2 وانظر الأزهية: 238-239.

من نظيرتها، في آية الشعراء. ثمّ نظّره بما عليه كلام العرب. غير أنّه لم يُورد وجه القراءة بذلك. ولو علمه لاحتجّ، به على عادته.

وذكر النحّاس ومكّي وأبو البركات، نحوا من تجويز أبي زكريّا.[1]

وتجويز الحذف في مثل هذا دليل على أنّ الواو عند المجوّزين زائدة. فهي تُذكر في التركيب وتُطرح. وهو، في الحالتين سليم من جهة الصّناعة النّحوية. وقد ذكر أبو حيّان زيادة الواو، في هذا الموضع، بصيغة التّمريض وضعّفه، قال: «وقال بعضهم: مقحمة، أي زائدة، وليس بشيء»[2]. ولكنّه أسند القراءة، في المقابل، بإسقاط الواو[3] – كما سيأتي.

أمّا عند جلّ النّحويّين فهي واو الحال. ولكنّها قد تقع زائدة عند بعضهم، وخاصّة بعد الاستثناء بـ«إلّا». وجعل الزّمخشريّ الواو في هذا الموضع لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف.[4] وأخذ بذلك العكبريّ[5]، واحتجّ له السّمين[6]، خلافا لشيخه أبي حيّان، الذي ردّه كما ردّه جمهور النّحويّين.[7]

وقد جاءت القراءة الشاذة بحذف الواو على نحو ما جوّزه الفرّاء ومن تبعه. قرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ بغير واو.[8]

(1) انظر إعراب النحّاس: 377/2، مشكل الإعراب: 4/2، البيان: 65/2.
(2) البحر: 445/5.
(3) انظر السابق.
(4) انظر الكشاف: 387/2.
(5) انظر التبيان: 777/2، والبحر: 445/5.
(6) انظر الدر المصون: 142/4-143.
(7) انظر البحر: 445/5.
(8) انظر المحرر الوجيز: 281/8، شواذ القراءة(مخ) للكرماني: 128، البحر: 445/5، الدر المصون: 141/4، 143، روح المعاني: النحوية والقراءات القرآنية (ر-د: مخ) للدكتور علي محمد النوري: 834/2-835. 11/14، ثم انظر الأحكام

غير أنّ ابن جني (392هـ) قد صرّح في «سرّ الصناعة»، بأنّ الواو تُزادُ في خبر كان لمشابهته للحال، إذ قال ﷺ: «وقد زيدت الواو في نحو قولهم: كنت ولا مال لك، أي كنت لا مال لك. وكان زيد ولا أحد فوقه، [أي كان زيد لا أحد فوقه][1]. وكأنّهم، إنّما استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال، ألا ترىٰ أنّ قولك: كان زيد قائما، مشبّه من طريق اللّفظ بقولهم: جاء زيد راكبا. وكما جاز أن يُشبّه خبر كان بالمفعول فيُنصب، فغير منكر أيضا أن يُشبّه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلىٰ يده بازٍ، فتُزاد فيه الواو».[2]

وقد جعل الهرويّ (415هـ) ما ذكره الفرّاء في الموضع الحادي عشر، ممّا تكون الواو زائدة فيه للتّوكيد، واستشهد له بما استشهد به أبو زكريّا، حتىٰ لكأنّ لفظَه لفظُه.

قال ﷺ: «والموضع الحادي عشر: تكون الواو زائدة للتّوكيد. كقولك: «ما رأيت أحدا إلّا وعليه ثياب حسنة»، وإن شئت: إلّا عليه ثياب حسنة. وفي القرآن: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ وفي موضع آخر: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾».[3]

وقال الشاعر:

إذا ما ستور البيت أُرخين لم يكن سراج لنا إلّا ووجهكِ أنورُ

فجاء بالواو.

وقال آخر:

---

(1) ما بينهما [ ] زيادة يقتضيها السياق.

(2) سرّ الصناعة: 650/2

(3) الشعراء الآية:208. وقد وهم المحقّق فأحال علىٰ: 108.

وما مسّ كفّي من يد طاب ريحها من النّاس إلّا ريح كفّيكِ اطيبُ

فجاء بغير الواو». [1]

والظاهر أنّ ابن جنّي قد قرّر أنّ الواو تزاد في «خبر كان» مطلقا لمشابهته للحال. وكأنّ الواو قد تقع زائدة عنده في الحال أيضا، إذ يجوز، فيما مثّل به: «جاء زيدٌ وعلىٰ يده بازٍ» أن يُقال: «جاء زيد علىٰ يده بازٍ» بإسقاط الواو. وتظلّ الجملة الاسميّة، بغير واو، علىٰ أصل إعرابها، في موضع الحال. أمّا الهرويّ فقد قيّد ذلك – كما يُستشفّ من خلال شواهده – بما كانت واو الحال واقعة فيه بعد الاستثناء بـ«إلّا».

فهل يُلحق الرّجلان بالقائلين بزيادة الواو؟!

ج- سورة الأنبياء: **الآيتان**: 96-97: **قوله تعالى**: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾.

قال أبو الحسن الكسائيّ: «﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾، والواو زائدة». [2]

فجواب الشّرط، علىٰ هذا التّوجيه، هو جملة: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾. والواو زائدة علىٰ أصل المذهب الكوفيّ.

غير أنّ للكسائيّ توجيها آخر جوّز فيه أن يكون جواب الشرط قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3]. ويكون حينئذ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱقۡتَرَبَ

(1) الأزهية: 238-239، وانظر معاني الفراء: 82/2.

(2) معاني القرآن للكسائي (جمع): 197.

(3) انظر عاني القرآن للكسائي (جمع): 197.

﴿ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾ جملة معطوفة على جملة الشّرط.

ويُحتمل أن يكون المعنيّ «ببعضهم» في كلام الزّجّاج، حين نقل توجيه الواو على الزّيادة في هذه الآية، هو أبا الحسن الكسائيّ، أو أبا زكريّا الفرّاء.[1] وكلاهما، في اعتماد آراء الكوفيّين، سواء؛ وإن كان الفرّاء أشهر من شيخه.

وإذا كان للكسائيّ -كما رأيت- توجيهان في هذه الآية، أحدهما على زيادة الواو في الجواب، والآخر أن يكون الجواب -كما عليه جمهور النّحويّين- ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ممّا يجعل القول بزيادة الواو، عند الرجل، يكاد يكون محتشما؛ فإنّ الفرّاء لم يكن له في مثل هذه المواضع إلّا الوجه الأوّل، على نحو ما مضى في آيتي يوسف والحجر.

قال أبو زكريّا: «وقوله: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾ معناه -والله أعلم- حتى إذا فُتحت اقترب.

ودخول الواو في الجواب في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾ بمنزلة قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[2].

وفي قراءة عبد الله: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾[3]. وفي قراءتنا بغير واو.

ومثله في الصّافّات: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[4]، معناه: ناديناه. وقال امرؤ القيس:

(1) انظر معاني الزّجّاج: 405/3.
(2) الزمر من الآية:73.
(3) يوسف من الآية: 70.
(4) الصافات: 103، 104.

فلمّـا أجزنـا سـاحة الحـيّ وانتحـى بنـا بطـن خبـت ذي قفـاف عقنقـل

يريد: انتحىٰ».[1]

وقد سلك الفرّاء في تأسيس رأيه هـهنا مسلكه في تأسيسه في سورة يوسف، إذ قاس دخول الواو في جواب «حتىٰ إذا» في هذا الموضع علىٰ نظيره في آيتي الزّمر والصّافّات. واحتجّ لذلك بما جاء، في القراءة الشاذة، بالواو في آية يوسف، خلافا لقراءة الجمهور. وأيّده بما جاء كذلك في الشعر. والمهمّ عنده، في المواضع كلّها، ما وقعت فيه الواو في الجواب. لا فرق عنده -في هذا الصدد- بين ما كان جوابا لـ«حتىٰ إذا»، أو لـ«لمّا». لأنّهما الحرفان اللذان تُزاد في جوابهما الواو، علىٰ ما سيأتي في كلامه.

أمّا عند البصريّين فالجواب -علىٰ ما حدّده الزّجّاج- قوله: «﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾، والقول ههنا محذوف إذ المعنىٰ: حتّىٰ إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدَب ينسلونَ واقتربَ الوعدُ الحقّ فإذا هيَ شاخصة أبصارُ الّذين كفروا قالوا: ياويلنا قد كنّا في غفلة من هذا بل كنّا ظالمين»[2].

وجمع مكّي بن أبي طالب الأوجه الثلاثة في توجيه هذا الموضع وهي:

- أنّ جواب «إذا» محذوف، وتقديره: «قالوا يا ويلنا»، علىٰ نحو ما مرّ آنفا في كلام الزّجّاج.

- أنّ جوابها قوله: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾، والواو فيه زائدة، علىٰ نحو ما تقدّم في كلام الكسائيّ والفرّاء.

(1) معاني الفراء: 211/2.

(2) انظر معاني الزّجّاج: 405/3.

- أنّ جوابها قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾، على ما عليه جمهور النّحاة، وجوّزه الكسائيّ –كما مضى– في أحد رأييه.[1]

وأورد ابن عطية (542هـ) التّوجيهات الثلاثة، غير أنّه اختار أن يكون الجواب: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾، لأنّه هو المعنى الذي قُصد ذكره، إذ هو رجوعهم الذي كانوا يُكذّبون به.[2]

وهذا –كما مرّ بك– أحد توجيهَي الكسائيّ،[3] لم ينسبه ابن عطية إليه، واختاره على أنّه توجيه بصريّ.

كما أورد القرطبيّ (671هـ) التّوجيهات الثّلاثة مُفصّلة أيضا، واستحسن في توجيه البصريّين قول الزّجّاج السابق،[4] وهو أنّ جواب «إذا» محذوف، تقديره: «قالوا يا ويلنا».

د- سورة الصّافّات: الآيتان:103، 104: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾.

قال الكسائيّ: «جواب «لمّا»: «ناديناه»، والواو زائدة».[5]

وقال الفرّاء: «وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾: يقول: ﴿أَسۡلَمَا﴾ أي: فوّضا وأطاعا. وفي قراءة عبد الله: «سلّما». يقول: «سلّما» من التّسليم، كما تقول: إذا أصابتك مصيبة، فسلّم لأمر الله أي فارْضَ به..

(1) انظر مشكل الإعراب: 88/2.
(2) انظر المحرر الوجيز: 205/10.
(3) انظر معاني القرآن للكسائي (جمع): 197.
(4) انظر تفسير القرطبيّ: 342/11.
(5) معاني الكسائي: 220.

وجوابها في قوله: ﴿ وَنَدَيْنَٰهُ ﴾. والعرب تُدخل الواو في جواب ﴿فَلَمَّآ﴾، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ﴾، وتُلقيها.

فمن ذلك قول الله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ ﴾.[1] وفي موضع آخر: ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾[2].

وكلٌّ صواب. وفي قراءة عبد الله: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ ﴾[3]. وفي قراءتنا بغير واو. وقد فسّرناه في «الأنبياء»[4].

فهو على نهجه –كما رأيت– في تقرير زيادة الواو في العربية. إذ حدّد مواضع ذكرها وحذفها في جوابَيْ «لمّا» و«حتى إذا»، وقاسها على نظائرها ممّا وردت فيه أو حُذفت منه، ممّا ليس بحرف خلاف. ثمّ قوّى ذلك بما جاء في القرآن مقروءًا بالوجهين.

غير أنّه لم يذكر شيئا عن آية الزمر في موضعها من «معانيه»[5]. وإنّما أوردها، على عادته، إذا استدعى الكلام بعضه بعضا، في موضعين: «الأنبياء» وههنا.

وذكر الهرويّ (415هـ) في «أزهيته» توجيه الواو على الزيادة في هذه الآية، في معرض حديثه عن الواو المقحمة. قال ﷺ: «..وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْنَٰهُ ﴾، المعنى: «ناديناه»، والواو فيه مقحمة..»[6]. ثمّ

(1) الزمر من الآية: 71.
(2) الزمر من الآية: 73.
(3) يوسف من الآية: 70.
(4) معاني الفراء: 390/2، وانظر 211/2.
(5) السابق: 425/2.
(6) الأزهية: 234.

ساق بيت امرئ القيس، وبيتيْ الأسود بن يعفر، على نحو ما جاء في كلام الفرّاء.[1]

وقد نقل مكّي (437هـ) في توجيه هذه الآية، ثلاثة آراء:

- أنّ جواب «لمّا» محذوف، تقديره: «فلمّا أسلما رُحما، أو سُعدا، ونحوه»، وهو توجيه البصريّين- كما هو معلوم.

- أنّ جوابها « تلّه»، والواو زائدة. وهو توجيه لبعض الكوفيّين.

- أنّ جوابها « ناديناه»، والواو زائدة. وهو توجيه الكسائيّ والفرّاء - كما مرّ آنفا.[2]

ونتبيّن من ذلك أنّ الكوفيّين، وإن قالوا بزيادة الواو في هذا الموضع، فإنّ لهم توجيهين في تحديد جواب «لمّا».

أمّا القرطبيّ (671هـ) فقد نقل عن النحّاس (338هـ) منْع البصريّين زيادة الواو، لأنّها – على تعليلهم – من حروف المعاني. وحروف المعاني لا تُزاد.[3] فحجّة البصريّين هذه كلا حجّة. لأنّ حروف المعاني قد تقع زائدة في الكلام، وهي لا تنفكّ لها معنًى. وقد تكون لمعنى التّأكيد أو التّعويض وهي زائدة. ولا يشترط في زيادة الحرف أن يجرّد من أيّ معنى، أو أن يحرم من معنى يكتسبه إذا كان كذلك.

ثمّ ذكر القرطبيّ أنّ جواب «لمّا» محذوف عند البصريّين – على أصل

(1) انظر السابق: 234-236، وانظر معاني الفراء: 2/50-51، 211.

(2) مشكل الإعراب 2/240.

(3) انظر تفسير القرطبي: 15/104.

مذهبهم – تقديره: «فلمّا أسلما وتلّه للجبين فديناه بكبش».[1] وعلىٰ هذا، فجملة «وتلّه للجبين» معطوفة علىٰ جملة الشرط «أسلما». ثم قال:

«وقال الكوفيّون: الجواب «ناديناه» والواو زائدة مُقحمة..»[2]. وجاء، بعد ذلك، بما ساقوه من نظائر هذه الآية، من موضع «يوسف» و«الأنبياء» و«الزّمر»، وبما استشهدوا به من بيت امرئ القيس وبيتيْ الأسود بن يعفر.[3]

وما ذكره من توجيه الكوفيّين فإنّه –وإن كان الأشهر– فهو أحد توجيهين - كما مرّ بك.

وأورد المالقيّ (702هـ) نحوا من ذلك.[4] وأمّا الإربلّي (منتصف ق 8هـ) فقد نقل، في توجيه هذا الموضع، ما نقله مكيّ بن أبي طالب ثاني الآراء، من أنّ جواب «فلمّا» «تلّه» والواو زائدة. ولكنّه جعل زيادتها ههنا غير قياسيّة[5] وهو رأي انفرد به – فيما علمت - لأنّ الواولا تُزاد، عند الكوفيّين– علىٰ ما قرّره الفرّاء وتنوقل من بعده – إلّا في جوابَي «لمّا» و«حتىٰ إذا». أمّا عند البصريّين فلا تُزاد، لا قياسيّا ولا غير قياسيّ.

وجاء ابن هشام فذكر التّوجيهين جميعا، في أثناء حديثه عن الصّنف الثامن من أصناف الواوات، وهو الواو الزائدة، التي دخولها في التركيب كخروجها منه، وأسند القول بذلك إلىٰ الكوفيّين والأخفش وجماعة. ثمّ

(1) انظر السابق.
(2) السابق.
(3) انظر تفسير القرطبي: 104/15.
(4) انظرصف المباني:487-488.
(5) انظر جواهر الأدب: 173.

استعرض بعض شواهدها القرآنية كآية الزّمر والصّافّات[1].

غير أنّني وجدتّه كأنّه يميل إلى القول بزيادة الواو حين أقرّ بذلك في بيتين من الشعر.

قال ﷺ: «... والزيادة ظاهرة في قوله[2]:

فمابال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري

وقوله[3]:

ولقد رمقتك في المجالس كلّها فإذا وأنت تعين من يبغيني[4]».

فالواو زائدة في البيت الأول لأنّ جملة «ينوي» واقعة حالا من اسم الموصول «من».

والفعل المضارع، إذا كان مثبتا أو منفيا بـ«لا»، ووقع حالا، استغنىٰ في الربط بالضمير عن الواو، والتقدير: فما بال من أسعىٰ لأجبر عظمه حفاظا في حال كونه ناويا من سفاهته كسري.

وقد يُستغنىٰ في الربط بالواو عن الضمير. وهو كثير في كلام العرب، كما قرّره ابن مالك (672هـ) في «شرح العمدة»، وليس بنادر. ونحوه قول بعض العرب: «قمت وأصكّ عينه».

---

(1) انظر المغني: 362/2.

(2) والبيت في مقطوعة من ستة أو سبعة أبيات نسبت لأكثر من شاعر. لكنانة بن عبد يا ليل الثقفي، ولابن الذئبة الثقفي (وهو ربيعة ابن عبد يا ليل، والذئبة: أمه)، ولوعلة بن الحارث الجرمي، وللحارث بن وعلة الشيباني. انظر شرح أبيات المغني: 119/6-123.

(3) وهو من أبيات ستة لأبي العيال الهذلي، أوردها السكري في «أشعار الهذليين» وروايته: «فلقد بلوتك» مكان «ولقد رمقتك». انظر شرح أبيات المغني: 126/6-127.

(4) المغني (حاشية الدسوقي): 772/2-773.

ومن حذاق النحويّين من يضمر في مثل هذا مبتدأ بعد الواو، ويجعل الفعل المضارع خبره، وتكون الجملة الاسمية واقعة موقع الحال، والتقدير: قمت وأنا أصكّ عينه. وكذلك في البيت يكون التقدير: « ... وهو ينوي[1] ».

وجوّز ابن الدّماميني (837هـ) أن تكون الواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف، وتقدير الكلام: ... يهمل حقي وينوي[2]. فهو عطف لجملة فعليّة على أخرى مثلها.

والواو زائدة في البيت الثاني بين «إذا» الفجائية وبين المبتدأ وخبره. وزيادتها هنا متحتمة لأنّ «إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجرّدا من حرف العطف[3]. والمسألة في هذا البيت كالتي في بيت ابن مقبل الذي استشهد به الأخفش(211هـ)، وهو قوله:

فإذا وذلك يا كُبَيْشَةُ لم يكن إلّا كَلِمّةِ حالمٍ بخيال[4]

وكالتي في بيت أبي كبير الهذلي الذي استشهد به الأخفش وابن مالك(672هـ) وهو قوله:

فإذا وذلك ليس إلّا حينه وإذا مضى شيء كأن لم يُفعل[5]

فهل يستدلّ بذلك على أنّ ابن هشام قد جوّز القول بزيادة الواو على نحو ما فعله بعض البصريّين من قبله كالأخفش، والمبرّد، وابن بَرهان، وابن مالك، وغيرهم، حين وافقوا الكوفيّين؟

(1) انظر شرح أبيات المغني:119/6.
(2) انظر حاشية الدسوقي على المغني:773/2.
(3) انظر شرح أبيات المغني:126/6.
(4) انظر معاني القرآن الأخفش:125/1، 138، و: 458/2.
(5) انظر الجنى الداني:164-166، و«حينه» رواية الأخفش، وأمّا رواية المراديّ ف«ذكره».

أم أنّه جوّز القول بزيادتها في الشعر فقط؛ لأنّه أقرّ بذلك في هذين البيتين، علىٰ نحو ما فعله ابن عصفور (669هـ) الذي جعل زيادة الواو من ضرائر الشّعر، وإن وصفوا رأيه ذاك بأنّه تحكّم بلا دليل[1]؟ أمّا عبارة ابن هشام فهي أوسع من أن يُوقف بها عند ذلك.

أم أنّه اعتدل في نقل التوجيهات المختلفة دون ترجيح بينها، وقد استوت عنده في الرجحان، فترك لمن شاء أن يختار منها ما شاء، وأيًّا ما اختار فقد أصاب؟

هـ- سورة الانشقاق: الآيتان:1، 2: قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾.

وقول الكسائيّ: «الجواب، جواب «إذا»: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾[2]»[3] أي: «إذا السماء انشقّت فمن أوتي كتابه بيمينه فحكمه كذا». وقد وصف النّحّاس هذا التوجيه بأنه أصحّ ما قيل في هذا الموضع وأحسنه.[4]

فالكسائيّ لا يرىٰ الجواب في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾، علىٰ زيادة الواو. وإنّما نُسب القول بذلك إلىٰ قتادة (117هـ) ﷺ علىٰ جهة التّفسير. قال الهرويّ (415هـ): «وقال قتادة: إنّ جواب الجزاء في قوله ﷻ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ قولُه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾، يعني أنّ الواو في قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ مُقحمة. ومعنىٰ المقحم أن يكون الحرف مذكورا علىٰ نيّة السّقوط».[5]

(1) انظر حاشية: 1، شرح المفصل: 94/8، وخزانة الأدب: 46/11.
(2) من الآية: 7.
(3) معاني الكسائي: 252.
(4) انظر تفسير القرطبي: 270/19.
(5) الأزهية: 236.

والظاهر أنّ الفرّاء، قد اشترط شروطا للقول بزيادة الواو، ولم يكن قولا مُرسلا على علّاته. فإذا به يتبرّأ من ذلك في هذا الموضع تحديدا، وينسُبه لبعض المفسّرين، ويجعله رأيا ارتآه ذلك المفسّر، دون أن يهشّ له، لأنّ العرب لا تزيد الواو في كلامها، في جواب «إذْ» ولا «إذا» إذا كانتا في أوّل الكلام. قال أبو زكريّا: «وقال بعض المفسّرين: جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ قوله: ﴿وَأَذِنَتْ﴾. ونرىٰ أنّه رأي ارتآه المفسّر، وشبّهه بقول الله –تبارك وتعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[1]، لأنّا لم نسمع جوابا بالواو في «إذْ» مبتدأةً، ولا قبلها كلام، ولا في «إذا» إذا ابتُدئت.

وإنّما تُجيب العرب بالواو في قولهم «حتىٰ إذا كان»، و«فلمّا أن كان»، ولم يجاوزوا ذلك.

قال الله –تبارك وتعالىٰ-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ﴾[2] بالواو، ومعناه «اقترب». والله أعلم. وقد فسّرناه في غير هذا الموضع.

والجواب، في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، وفي ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، كالمتروك؛ لأنّ المعنىٰ معروف، قد تردّد في القرآن معناه فعُرف.

وإن شئت كان جوابه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾. كقول القائل: «إذا كان كذا وكذا فيا أيّها الناس ترون ما عملتم من خير أو شرّ». تجعل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ هو الجواب، وتُضمر فيه الفاء.

(1) الزمر من الآية: 73.

(2) الأنبياء: من الآيتين: 96، 97.

وقد فُسّر جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ﴾ بما[1] يلقىٰ الإنسان من ثواب وعقاب، وكأنّ المعنىٰ: ترىٰ الثواب والعقاب إذا السماء انشقّت»[2].

وكأني بالفرّاء، في هذا الموضع، قد اقترب من البصريّين، إذ جعل الجواب كالمتروك للعلم به فهو إذًا محذوفٌ، أو جعله في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ والفاء فيه مُضمرة، لأنّ المعنىٰ يقوىٰ عليه.

وقد جاء مكّي بمجمل التّوجيهات في هذا الموضع دون أن ينسبها لأحد، لاشتهارها، علىٰ نحو ما يلي:

- أنّ جواب «إذا» الأولىٰ «أذنت»، علىٰ زيادة الواو.
- أنّ جوابها محذوف.

ومثلها «إذا» الثانية ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾:

- أنّ جوابها ﴿وَأَلۡقَتۡ﴾ علىٰ زيادة الواو أيضا.
- أنّ جوابها محذوف.
- أنّ جوابها «أذنت» الثانية، علىٰ زيادة الواو.

وبيّن أنّ «إذا» إنّما تحتاج إلىٰ جوابٍ إذا كانت للشرط الموجب. فإن عمل فيها ما قبلها لم تحتج إلىٰ جواب، ولم تكن حينئذ للشّرط.[3]

وقال ابن عطية: «واختلف النّحاة في العامل في «إذا»:

- فقال بعض النّحاة: العامل: ﴿ٱنشَقَّتۡ﴾. وأبىٰ ذلك كثير من أئمّتهم. لأنّ

(1) في الأصل المطبوع: «فيما..» وجعلها المحقق –عفا الله عنه– جملة اعتراضية. والصواب ما أثبت.

(2) معاني الفراء: 3/249-250.

(3) انظر مشكل الإعراب: 2/465.

«إذا» مضافة إلى ﴿ٱنشَقَّتۡ﴾. ومن يُجز ذلك تضعف عنده الإضافة، ويقوىٰ معنىٰ الجزاء.

- وقال آخرون منهم: العامل: ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾.

- وقال بعض حذّاقهم: العامل: فعل مضمر.

وكذلك اختلفوا في جواب «إذا»:

- فقال كثير من النّحاة: هو محذوف لعلم السّامع به.

- وقال أبو العبّاس المبرّد والأخفش: هو في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾. [والتقدير][1]: إذا انشقّت السماء انشقّت فأنت مُلاقي الله. وقيل: التّقدير: فيا أيّها الإنسان وجواب «إذا» في الفاء المقدّرة.

وقال الفرّاء عن بعض النّحاة: هو « أذنت» علىٰ تقدير[2] زيادة الواو».[3]

والملحظ في كلام ابن عطية أنّ ما نسبه للمبرّد والأخفش من توجيه جواب «إذا» هو، في الحقيقة، عين ما ذهب إليه الفرّاء. وما قوّله إيّاه، مزعوما عن بعض النّحاة، فليس بذاك. وإنّما هو عن بعض المفسرين[4] - كما تقدّم - وهو قتادة(117هـ).

ونقل القرطبيّ نحوا ممّا تضمّنه كلام ابن عطيّة وأوفىٰ منه، إذ قال:

واختُلف في جواب «إذا»:

---

(1) مابينهما [ ] ساقط من الأصل المطبوع.

(2) وفي الأصل المطبوع:»علىٰ زيادة تقدير»، والصواب ما أثبت. وقد أشار المحقّقون (المجلس العلمي بتارودانت) إلىٰ أنّها في نسخة «ب» علىٰ الوجه الذي أثبت. وهو الصّواب.

(3) المحرّر الوجيز: 261/16-262.

(4) انظر معاني الفراء: 249/3.

- فقال الفرّاء: «أذنت» والواو زائدة. وكذلك « وألقت».

- [وقال][1] ابن الأنباري: «قال بعض المفسّرين: جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ ﴿وَأَذِنَتْ﴾. وزعم أنّ الواو مقحمة. وهذا غلط؛ لأنّ العرب لا تُقحم الواو إلا مع «حتىٰ إذا» كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[2]. [معناه: «فُتحت»][3]، ومع «لمّا» كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[4] معناه: «ناديناه». والواو لا تُقحم مع غير هذين.

- وقيل: الجواب فاء مضمرة، كأنّه قال: «إذا السّماء انشقّت فيا أيّها الإنسان إنّك كادح».

- وقيل: جوابها ما دلّ عليه: ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾. أي إذا السماء انشقّت لاقىٰ الإنسان كدحه.

- وقيل: فيه تقديم وتأخير: أي يا أيّها الإنسان إنّك كادح إلىٰ ربّك كدحا فمُلاقيه إذا السماء انشقّت. قاله المبرّد.

- وعنه أيضا: الجواب: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾. وهو قول الكسائيّ، أي إذا السماء انشقّت فمن أوتي كتابه بيمينه فحكمه كذا. قال أبو جعفر النّحّاس: وهذا أصحّ ما قيل فيه وأحسنه.

- قيل: هو بمعنىٰ: اذكر ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾.

- وقيل: الجواب محذوف لعلم المخاطبين به، أي إذا كانت هذه الأشياء علم المكذّبون بالبعث ضلالتهم وخسرانهم.

- وقيل: تقدّم منهم سؤال عن وقت القيامة، فقيل لهم: إذا ظهرت

(1) ما بينهما [ ] زيادة يقتضيها السّياق.

(2) الزمر: من الآية: 73.

(3) ما بينهما [ ] زيادة يقتضيها السّياق. وهي مُستفادة ممّا بعده.

(4) الصّافّات: من الآيتين: 103، 104.

أشراطها كانت القيامة، فرأيتم عاقبة تكذيبكم بها. والقرآن كالآية الواحدة في دلالة البعض على البعض[1].

- وعن الحسن: إنّ قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ قسمٌ. والجمهور على خلاف قوله، من أنّه خبر وليس بقسم». [2]

ولا أريد أن أتعقّب القرطبيّ ههنا، لأنّ ما تقدّم من تعقيبي على كلام ابن عطيّة ينسحب عليه إذ اللاحق مُستنسِخ من السابق. وإذا امتاز كلام القرطبيّ بشيء فإنّه قد خلط بين الحديث عن جواب «إذا» في الموضعين بالحديث عن العامل فيها وبالحديث عن التّفسير. ونسب لأبي بكر بن الأنباريّ زعم زيادة الواو بناءً على قولٍ لبعض المفسّرين، وهو قتادة (117هـ)- كما علمت. وردّه بكلام ادّعاه لنفسه، حدّد فيه مواضع زيادة الواو، وهو، في الحقيقة، كلام الفرّاء[3] - كما مضى.

وذكر المالقيّ في «رصفه» القول بزيادة الواو على أنّه مذهب كوفيّ، وحشر شواهدهم في ذلك من القرآن والشّعر، مبتدئًا بآية الانشقاق، فالصّافّات، فالزّمر، ومثنّيا ببيت امرئ القيس وبيتيْ الأسود بن يعفر.[4]

وكما أُقرّت زيادة الواو في القرآن الكريم والشعر، فقد أُقرّ بها أيضا في الحديث والأثر.

و- في الحديث والأثر:

- وقد وجدت القول بزيادة الواو في الحديث أو الأثر، عند الهرويّ

(1) كذا! والأفصح في كلمتي «كلّ» و«بعض» الإضافة.
(2) تفسير القرطبي: 270/19-271.
(3) معاني الفراء: 249/3-250. انظر
(4) انظر رصف المباني: 487-488.

(415هـ)، في أثناء كلامه عن الواو، وموضعيْ زيادتها: في جوابَي «إذا» و«لمّا»، إذ جعل زيادتها في غيرهما شذوذا.

قال ﷺ: «واعلم أنّ الواو لا تُقحم إلّا مع «لمّا» و«حتىٰ». ولا تُقحم مع غيرهما إلّا في الشّاذ، كقولهم: «ربّنا ولك الحمد». المعنىٰ ربّنا لك الحمد، والواو مُقحمة».[1]

وقد مضىٰ تعليقي علىٰ أحد موضعيْ الزّيادة، في كلام الهرويّ، وتساهله في ذلك إذ اقتصر علىٰ «حتىٰ» وجعل زيادة الواو في جوابها، حتىٰ لكأنّها من حروف الجزاء. و«حتىٰ» ليس لها جواب، لأنّها ليست كذلك. وإنّما يريد الهرويّ: «حتىٰ إذا»، كما سبق في كلام الفرّاء.

- وقد عثرت علىٰ القول بزيادة الواو في الحديث، عند ابن عاشور، عرضا. جاء ذلك في أثناء حديثه عن أنواع القصر وطرقه الستة، في كتيّب له، موجزٍ في البلاغة.

قال ﷺ: «ومثال العطف بـ«لا»: «اللهمّ حوالَيْنا ولا علَيْنا». فالواو زائدة والمعنىٰ: لا تُنزل المطر إلّا حوالينا»[2].

وما ذهب إليه الشيخ ﷺ وجه، فهو العلّامة الذي لا يُبارىٰ. ولكن ألا يصحّ معنىٰ الحديث علىٰ غير القول بزيادة الواو؟ كأن يكون المعنىٰ: «اللّهم أنزل المطر حوالينا ولا تُنزلها علينا»، والفعل محذوف للاختصار في الدّعاء. ويكون الدّعاء حينئذ علىٰ شقّيْن: موجب ومنفي. والواو عاطفة، عطفت الجملة الثانية، وهي جملة النّفي علىٰ الجملة الأولىٰ وهي جملة الإيجاب.

(1) الأزهية: 236.

(2) موجز البلاغة: 21.

كما عطفت عكس ذلك في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾[2]. والله أعلم، وهو الهادي إلى الصّواب.

3- ثَبْتٌ بأهمّ شواهد المسألة:

وقد رغبت، في هذا الموضع، أن أستجمع شواهد المسألة، ذكرا وحذفا، من القرآن والشّعر جميعا، ممّا مضى في أثناء البحث أشتاتًا:

1- ذكر الواو:

أ- في القرآن:

واو الثمانية: وقد وُجّهت الواو في المواضع الثلاثة على أنّها للثمانية، أو للعطف، أو للابتداء، أو للاستئناف، أو للحال، أو هي بمعنى إذ، أو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أو على أنّها زائدة:

- سورة التوبة: من الآية: 112: قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾.

- سورة الكهف: من الآية: 22: قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾.

- سورة الزّمر: من الآية: 73: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾.

(1) البقرة: من الآية: 286.

(2) آل عمران: الآية: 8.

واو الزّيادة: وقد وُجّهت الواو في المواضع الخمسة الآتية على الزّيادة أو على العطف أو على الحال أو على تأكيد لصوق الصفة بالموصوف:

- سورة يوسف: من الآيتين: 15، 70: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾، ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ ﴾ (على قراءة عبد الله بن مسعود «..وجعل السقاية»).

- سورة الحجر: الآية: 4: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾.

- سورة الأنبياء: الآيتان: 96-97: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾.

- سورة الصّافّات: الآيتان: 103، 104: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾.

- سورة الانشقاق: الآيتان: 1، 2: قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾.

ب- في الحديث والأثر:

- «ربّنا ولك الحمد».

«اللهمّ حوالينا ولا علينا».

ج- في الشعر:

- امرؤ القيس:

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

- الأسود بن يعفر: (كامل)

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا
وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللئيم العاجز الخبّ

- تميم بن أبي مُقبل: (كامل)

فإذا وذلك ياكُبيشة لم يكن إلّا كلمّة حالم بخيال

- أبو كبير الهذلي: (كامل)

فإذا وذلك ليس إلا حينه وإذا مضى شيء كأن لم يُفعل

- كنانة بن عبد يا ليل أو غيره: (طويل)

فمابال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري

- أبو العيال الهذلي: (كامل)

ولقد رمقتك في المجالس كلّها فإذا وأنت تعين من يبغيني

- بعضهم: (طويل)

إذا ما ستور البيت أُرخين لم يكن سراج لنا إلّا ووجهكِ أنورُ

2- حذف الواو:

أ- في القرآن:

- سورة يوسف من الآية: 70: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ (*) جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ (على قراءة الجمهور).

- سورة الشّعراء الآية: 208: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا (*) لَهَا مُنذِرُونَ﴾.

- سورة الزّمر: من الآية: 71: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا (*) فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾.

ب- في الشعر:

- بعضهم: (طويل)

وما مسّ كفّي من يد طاب ريحها من النّاس إلّا (*) ريح كفّيكِ اطيبُ

خاتمة بأهمّ النّتائج والملحوظات:

ورغبت، ههنا، أن أجمل أهمّ النّتائج والملحوظات، ممّا تبيّنته، في أثناء هذا العمل، على نحو ما يلي:

1. أنّ القول بزيادة حروف المعاني في التّركيب ليس بدعا ابتدعه الكوفيّون، وأعانهم عليه من وافقهم من البصريّين تصريحا أو تلميحا، كالأخفش والمبرّد وابن جنّي وابن بَرهان وابن عصفور وابن مالك وابن هشام.. وإنّما هو نمط من أنماط الكلام عند العرب، درجت عليه طرائقهم، ولحِبت به أساليبهم، وفشا في لغتهم. وما نزل القرآن إلّا بأرقى ما هم عليه في كلامهم. وعليه، فلا تحرّج من القول بمثله في النصّ العزيز، ما دام لا يُخلّ بفصاحته، ولا يُزري ببلاغته.

2. أنّ القول بزيادة الواو، في هذا الصدد، عند الكوفيّين، ليس على إطلاقه – كما يُفهم من عبارات البصريّين-، وإنّما قيّده الفرّاء ﷺ بموضعين فقط: وهما جوابا «لمّا» و«حتى إذا».[1] وقد تناقلهما النّحويّون والمفسّرون من بعده، نسبوا ذلك إليه أم لم ينسبوه، حتى إنّ الهرويّ قد جعل زيادة الواو مع غيرهما شذوذا[2]. وجعل الإربلّي زيادتها في جواب «لمّا»، في

(1) انظر معاني الفرّاء: 211/2، 390.

(2) انظر الأزهية: 236.

موضع «الصّافات»، غير قياسيّة.[1] وهو رأي انفرد به – فيما علمتُ.

3. أنّ الفرّاء ﷺ قد وازن بين زيادة الواو في جوابيْ «لمّا» و«حتىٰ إذا»، وبين زيادة «لكن» في جواب «لمّا». إذ أفاد أنّ العرب تفعل ذلك.[2]

4. أنّ في حجج البصريّين لردّ القول بزيادة الواو نظرا، تفصيله كما يلي:

أ. أنّ دعواهم، بأنّ حرف المعنىٰ لا يُزاد، لا تكاد تقوم. فحروف المعاني قد تقع زائدة في الكلام، وهي لا تنفكّ لها معنًىٰ. وقد تكون لمعنىٰ التّوكيد أو التّعويض وهي زائدة. ولا يشترط في زيادة الحرف أن يجرّد من أيّ معنًىٰ، أو أن يحرم من معنىٰ يكتسبه إذا كان كذلك.

ب. أنّ تقديرهم حذف الجواب، وإن كان الحذف قد يكون أبلغ من الذّكر، فإنّه لا يُلتجأ إليه ما أمكن ذكره. وإذا كانت المسألة مبنيّة أساسا علىٰ توجيه نصوص شرطيّة محدّدة، احتملت أجوبتها الحذف والذّكر، وهي في الذّكر علىٰ زيادة الواو؛ وإذا كان الحذف والذّكر كلاهما وجهًا قال به علماء أجلّاء وأئمّة فضلاء من الفريقين جميعا، فلا موجب حينئذ لتخطئة رأيٍ برأيٍ أو توجيه بتوجيه. وإنّما كلاهما صواب، من أخذ بأحدهما فقد أصاب.

ج. أنّ من البصريّين من جوّز زيادة الواو في خبر كان مطلقًا، لمشابهته للحال، علىٰ نحو ما فعل ابن جنّي، كما يُستشفّ من خلال كلامه تجويزه زيادتها في الحال أيضا، علىٰ نحو ما فعل الزّمخشريّ، وإن أوّلها الأخير علىٰ لصوق الصفة بالموصوف – كما مضىٰ.

(1) انظر جواهر الأدب: 173.

(2) انظر السابق: 390/2.

وزيادة الواو في الحال إنّما هو قول كوفيّ، قال به الفرّاء، ولكن ليس على إطلاقه، بل قيّده بما كانت الواو فيه واقعة في الاستثناء بـ«إلّا» خاصة.[1]

5. أنّ بعض ما نُسب إلى أعلامٍ كوفيّين من القول بزيادة الواو، في مواضع معيّنة، ليس بذاك. وإنّما هو أقرب إلى التّقوّل منه إلى الإسناد العلميّ، على نحو ما نسب القرطبيّ إلى الفرّاء منقولا، في موضع «الانشقاق» من أنّ جواب «إذا» هو «أذنت» على زيادة الواو. وإنّما هو قول ارتآه قتادة في التّفسير. بل إنّ الفرّاء قد تبرّأ منه، ووجّه الآية على غيره، بما يكاد يكون توجيها بصريّا أكثر منه كوفيّا.[2]

6. أنّ توجيه بعض الكوفيّين لمواضع، نُسب إليهم القول بزيادة الواو فيها، هو عين توجيه البصريّين لها. بل إنّني أزعم أنّ ذلكم التّوجيه المنسوب لبعض البصريّين قد أُخذ من توجيه الكوفيّين. على نحو ما نُسب للأخفش والمبرّد من تحديد جواب «إذا» في موضع «الانشقاق» في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ والفاء مُضمرة.[3] وهو، في الحقيقة، أحد توجيهَي الفرّاء - كما مضى. وعلى نحو ما نُسب للبصريّين من تحديد جواب «حتى إذا» في موضع «الأنبياء» في قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾، وهو أحد توجيهَي الكسائيّ.[4] وقد اختاره ابن عطية لصحّة معناه في التّفسير- كما مرّ بك - على أنّه رأي للبصريّين.[5]

(1) انظر معاني الفرّاء: 82/2، والأزهية: 238-239.
(2) انظر تفسير القرطبي: 270/19-271 ومعاني الفرّاء: 249/3-250.
(3) انظر المحرّر الوجيز: 261/16-262، وتفسير القرطبي: 270/19-271.
(4) انظر معاني القرآن للكسائي (جمع): 197.
(5) انظر المحرّر الوجيز: 205/10.

7. أنّ مِن البصريّين مَن امتدح بعض توجيهات الكوفيّين لمواضع نُسب إليهم القول بزيادة الواو فيها. كما امتدح النّحاس توجيه الكسائيّ لموضع «الانشقاق»، حين حدّد جواب «إذا» في قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾، بأنّه أصحّ ما قيل فيه وأحسنه.[1]

8. أنّ توجيهات الكوفيّين قد وافقت توجيهات البصريّين في بعض المواضع التي زُعم القول فيها بزيادة الواو، على نحو ما قدّر الكسائيّ في موضع «الانشقاق»، في جواب «إذا»، من أنّه قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ وقد أخذ به المبرّد، وامتدحه النّحاس – كما سبق. ونحو ما قدّر الفرّاء من أنّ جوابها متروك، أي محذوف، وهو توجيه البصريّين عموما.[2]

9. ولعلّ ما هو متداول على ألسنة النّاس في العامّيات العربية المعاصرة، من أنّ «المسألة فيها واو» منشَؤها ما مرّ عليك في هذا العمل، ممّا كان أحاديث العلماء في مجالسهم، ثمّ أُغري به العامّة، فتناقلوه على جهة التّباهي أو التّندّر.

وكأنّي بك، بعد قراءتك المتأنّية لهذا العمل، واطّلاعك النّابه على هذه الملحوظات، قد وقفتَ معي على ما وقفتُ عليه، من أنّ ما تُنوقل، من خلافات بين البصريّين والكوفيّين، ليس كما ضخّمه النّقل. وأنّ آراء هؤلاء وهؤلاء قد تتقارب، وقد تتباعد. وهي في تقاربها أو تباعدها، لا تتجاوز الاجتهادات في تأويل نصوص العربية وفهمها. ولم تنمُ العربية، على مراحل تاريخها، نماءَها بمثل تلك الاجتهادات. ولكلّ مجتهد ثواب. والله عنده حسن المآب.

(1) انظر تفسير القرطبي: 19/270-271.

(2) انظر المحرّر الوجيز: 16/261-262، ومعاني الفرّاء: 3/249-250.